الفصل الخامس

مجالات الموقف السعودي في الصراع

تمهيد :

شهدت الزعامات السعودية فصولاً متعاقبة من قضية الصراع العربي الإسرائيلي .

فالملك عبد العزيز شهد المراحل التكوينية للمشكلة حتى ارتسمت معالمها حقيقة ملموسة للعيان بقيام إسرائيل بعد فشل المحاولة العسكرية العربية في منع قيامها ، فكأن المأساة أبت إلا أن تتم فصولا .

وشهد الملك سعود الفصل الثاني ، وهو عدوان ١٩٥٦ م . ثم كان الفصل الثالث من الصراع الذي زلزل الأمة العربية واستكمل ضياع فلسطين ، وهو هزيمة ١٩٦٧ م وقد شهدها الملك فيصل ، ولكن قدر أن يكون الملك فيصل واحداً من أهم أبطال حرب ١٩٧٣ م التي استردت الثقة في الذات العربية وإن لم تسترد الأراضي المغتصبة معها .

وقدر للملك خالد أن يشهد فصلاً جديداً متفرعا على الصراع العربي الإسرائيلي ، وهو في الواقع من أخطر حلقات هذا الصراع ونعني به انهيار خط المواجهة اللبناني مع إسرائيل ، بقيام حرب لبنانية أهلية مدمرة تعرضت فيها المقاومة ، والعلاقات العربية لمحنة عظيمة لم تخرج من ذيولها حتى هذه اللحظة .

وعندما مضى الملك خالد إلى رحاب ربه تقلد الملك فهد مقاليد الحكم ، والتحدي الأكبر ماثل أمامه بالفعل . فقد كانت إسرائيل قد بدأت منذ ٥ يونيو

١٩٨٢ م تكتب أقسى فصول هذه الملحمة المروعة باجتياحها لبنان ، وانتهى الأمر باحتلال كافة الأراضي اللبنانية إلا قليلا ، وفي نفس الوقت تمكنت من إخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت وتشتيتها في عدد من البلاد العربية . ثم حدثت بعد ذلك ثلاثة تطورات لا تقل خطورة وتحديا للوجود العربي كطرف في الصراع وهذه التطورات الثلاثة هي :

التطور الأول : الشقاق داخل منظمة فتح ، كبرى الحركات الفلسطينية التي تضمها منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين المعارضين للسيد ياسر عرفات ، والمؤيدين له .

والتطور الثاني : اندلاع حرب أهلية من نوع جديد بين كافة الجبهات والمنظمات اللبنانية من ناحية ، والجيش اللبناني والميليشيات الكتائبية والقوات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى في أعقاب الإعلان عن مشروع الاتفاقية اللبنانية الإسرائيلية في ١٧ مايو ١٩٨٣ م .

وأما التطور الثالث : فهو محاولات نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لاستكمال مأساة ضياع القدس . ثم هناك محور رابع لتحرك المملكة في المواجهة مع إسرائيل ، يرتبط عضوياً بالمحاور الثلاثة ، لكنه يبعد عن مواقع هذه المحاور من الناحية الجغرافية ، ونعني به مقاومة عودة إسرائيل مرة أخرى إلى القارة الإفريقية .

ونعالج هذه المجالات في إيجاز شديد في الصفحات التالية :

المبحث الأول

دعم المقاومة الفلسطينية وصيانة وحدتها واستقلالها

المطلب الأول : أزمة طرابلس ١٩٨٣ م [١] :

سبق القول أن الملك فيصل صرح عدة مرات بأن المملكة هي التي اقترحت قيام الكيان الفلسطيني ممثلا في منظمة التحرير الفلسطينية كتنظيم سياسي بديل لمنظمة تحرير فلسطين . و لم يكن يهم المملكة من يرأس المنظمة بقدر ما كان يهمها أن تتشكل أجهزتها بالانتخاب وبصورة ديمقراطية وأن يكون هدفها النضال ضد إسرائيل ، وألا تضع نفسها أو تسمح لنفسها بأن توضع في جانب طرف أو آخر في دائرة الخلافات العربية .

ولقد كان معلوماً أن العلاقة بين حركة المقاومة الفلسطينية والسياسات العربية خليط ن التأثر والتأثير بين الحركة والبيئة الأشمل التي تمدها بأدوات العمل ومقومات التحرك وفرصه ، وهي أمر لا مفر منه ، وأن الحركة أدركت أن سلامتها وحرية قرارها يتحقق بالارتفاع فوق الخلافات العربية ، وأنها حاولت ذلك ، بل حاولت الوساطة بين النظم العربية ولكنها لم تفلح في أن تجني ثمرات الموقف العربي دون أن تتحمل تبعاته أيضا ، فانتهى بها الأمر إلى أخطر فصولها وهو الشقاق الذي نشب منذ يناير ١٩٨٣ م بين مجموعة أبو موسى التي تؤيدها سوريا وليبيا ، وبين القيادة الشرعية لياسر عرفات . وبدأ الخلاف بعد إرغام إسرائيل المقاومة على الخروج من بيروت في سبتمبر ١٩٨٢ م عقب الاحتلال الإسرائيلي ، وبعد ملحمة صمود خالدة للمقاومة في بيروت الغربية دامت قرابة شهرين ونصف رغم عدم التكافؤ بين القدرات الإسرائيلية المتفوقة والمتقدمة ، وبين الإمكانيات الفلسطينية المحاصرة والمحدودة . وقد تحدث هيج وزير الخارجية

---

(١) راجع عن الدور السوري في الأزمة الفلسطينية ، وتطورها وأزمة طرابلس بالتفصيل : سميح شبيب ، منظمة التحرير الفلسطينية وتفاعلاتها في البيئة الرسمية العربية (١٩٨٢ - ١٩٨٧م) بيقوسيا ١٩٨٨ م ، ص ٢٠ وما بعدها خاصة ص ٢٨ - ٣٢ .

الأمريكي الذي استقال في ١٩٨٢/٦/٢٥ م في مذكراته عن الدور السعودي الحريص على سلامة المقاومة خلال الحصار [١] .

وعندما خرجت فصائل المقاتلين الفلسطينين من بيروت توزعت هذه الفصائل بين عدد من الدول العربية ، وتشكلت لجنة في منظمة التحرير لدراسة تجربة بيروت وتحديد الدروس والثغرات . ثم ظهر الخلاف داخل فتح أثر صدور حركة تنقلات بين القيادات العسكرية الفلسطينية في منطقة البقاع ، حيث رفض العقيد أبو موسى تنفيذ الأمر وتبعه آخرون واتسع نطاق الشقاق وانتهى الأمر إلى محاصرة المنشقين لعرفات ومؤيديه وتضييق الخناق عليهم وطردهم من معسكراتهم وآخرها طرابلس وإحكام السيطرة على مكاتب المنظمة في سوريا ومواقعها في البقاع . فماذا كان موقف المملكة إزاء هذه التطورات المؤلمة ؟

موقف الملك والحكومة السعودية :

لقد شق على المملكة التى رعت الكفاح المسلح الفلسطيني منذ كان جنينا – على حد تعبير الأمير عبد الله ولي العهد – وساندته بكل السبل ، ودعمت وجوده العسكري والسياسي ، أن ترى أخوة الهدف والمصير والخندق يصفي بعضهم بعضا في فتنة لا يستفيد منها سوى إسرائيل . ولذلك حرصت المملكة على مناشدة المتقاتلين الاحتكام إلى المصلحة العليا والعقل ، كما حرصت على وقف المزيد من إراقة الدماء ، والاتصال بجميع الفئات المتصارعة . ولقد عبر الملك فهد في إحدى مناشداته [٢] عن حجم المأساة ، وعن الأسئلة الحائرة في قلب كل عربي :

« لماذا يقاتل العربي أخاه العربي ؟ لماذا يراق الدم العربي بيد يجري في عروقها الدم نفسه ؟ لماذا يحرق العربي أرضه ويشتت أهله وينسف داره ؟ » وقال

---

(١) راجع فصلا من مذكرات هيج وزير خارجية أمريكا السابق حول حصار بيروت ، مجلة الوطن العربي ، بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٣ م ، ص ٤٠ – ٤٤ .

(٢) انظر النص بجريدة الرياض ١٩٨٣/١١/١٨ م .

كيف نقنع دول العالم بعدالة قضيتنا وكيف نطالبه بالوقوف معنا لاسترداد أرضنا وحقوقنا وأوطاننا إذا نحن لم نستطع أن نعدل بين أنفسنا لنصرة قضايانا » . وناشد الملك فهد نخوة ورجولة وعروبة كل فرد من المقاتلين مهما كان أثر التدخل الخارجي في الفتنة ، لأن المستفيد النهائي هو العدو المتربص بهم والجاثم قريبا منهم ، كما ناشد الزعماء العرب للعمل على وقف المأساة .

ومن ناحية أخرى حرص الملك على استمرار الاتصال المباشر مع الرئيس السوري ، ومع الأطراف الأخرى ، وتم وقف إطلاق النار بين المتقاتلين عدة مرات .

وسعت المملكة أيضاً من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية حيث انشغلت الدورة الرابعة المنعقدة في الدوحة من ٧ – ٩ نوفمبر ١٩٨٣ م ببحث وقف النزيف الفلسطيني ، وأوفد المجلس الأعلى وفداً [١] ضم وزير العدل والشؤون القانونية الكويتي ووزير الدولة القطري للشؤون الخارجية ، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء السعودي إبراهيم مسعود للاتصال بالسلطات السورية لنفس الغرض . وكانت مهمة الوفد استكمالا لجهود خليجية مشتركة سابقة قام بها وزيرا الخارجية الكويتي والقطري . وقد نجحت جهود وفد مجلس التعاون في ترتيب وقف إطلاق النار ، بعد سقوط جميع مواقع عرفات في أيدي معارضيه الذين يتهمونه بإنتهاج سياسات معتدلة وبالفساد في قيادة منظمة التحرير ، كما يعارضون فكرة تفويض الملك حسين للتفاوض باسم الفلسطينين .

الاتفاق السعودي السوري [٢] :

ولما كان اهتمام المملكة منصبا على وقف القتال بأية صورة ، لعدم اقتناعها بأي مبرر لسفك الدم مهما عظم هذا المبرر ، فقد أصبحت المملكة طرفاً أساسياً

---

(١) الرياض ١٨/١١/١٩٨٣ م .

(٢) نشرت معلومات عن هذا الاتفاق في الصحف السعودية يوم ٢٦/١١/١٩٨٣ م ، راجع الشرق الأوسط ، والندوة على سبيل المثال .

في الموقف ، حيث كللت جهود وزير الخارجية السعودي بإبرام اتفاق سعودي سوري يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٨٣ م . وأعلن وزيرا الخارجية السعودي والسوري في مؤتمر صحفي مشترك في دمشق نص الاتفاق [١] وأهم بنوده :

١ – وقف ثابت ودائم لإطلاق النار وإنهاء القتال .

٢ – حل المشاكل الداخلية الفلسطينية بالحوار السياسي والوسائل السلمية صوناً لوحدة منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ – خروج جميع المسلحين الفلسطينين من طرابلس وما حولها .

٤ – تشرف هيئة التنسيق العليا في طرابلس برئاسة رشيد كرامي (رئيس وزراء لبنان الراحل) على تنفيذ وقف إطلاق النار ومغادرة المسلحين الفلسطينين وفق ترتيبات تضعها الهيئة على أن يتم تنفيذ ذلك في فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ إبلاغ الترتيبات الموضوعة من قبل هيئة التنسيق العليا .

وتقدم الحكومتان السورية والسعودية المساعدة اللازمة التي تطلبها هيئة التنسيق العليا لتنفيذ ذلك .

هذا وقد نشرت بعض الصحف السعودية [٢] يوم ١٩٨٣/١١/٢٧ م تفاصيل جديدة حول الاتفاق الذي قالت أن جميع الأطراف رحبت به ، كما أنه كان أساساً لتأمين خروج عرفات ومؤيديه (حوالي أربعة آلاف) من طرابلس إلى كل من اليمن الشمالي والجزائر والسودان .

موقف الصحافة السعودية :

أيدت الصحافة موقف الحكومة فيما يتعلق بضرورة المحافظة على الطاقات الفلسطينية وتوجيهها لاسرائيل ، على أساس أن الخلافات يمكن تسويتها بالحوار الديمقراطي بدلاً من عملية الإبادة الانتحارية .

---

(١) الشرق الأوسط ١٩٨٣/١١/٢٦ م .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٣/١١/٢٧ م .

وفي نفس الوقت هاجمت الصحف السعودية المخططات التي تستهدف الوقيعة بين أخوة القضية والسلاح ، وأكدت حرصها على الثورة الفلسطينية وعلى قيادتها التاريخية لما يصيب القضية من جراء تحطيمها من أضرار بالغة [1] .

وأوضحت بعض الصحف [2] أن الشعب الفلسطيني هو المهزوم بجميع طوائفه في هذه الحرب ، لكنها أكدت أن المكائد ضد الثورة الفلسطينية لن تطفيء نار هذه الثورة .

المطلب الثاني : صور الدعم السعودي للمنظمة :

والحق أن حرص السعودية على دعم منظمة التحرير والدفاع عن كيانها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ، ومساندة الكفاح الفلسطيني لم يقتصر على أزمة المقاومة في طرابلس ، ويطول المقام لو قرأنا تفصيلاً سجل السعودية في هذا المجال ، ولكننا سنكتفي بإلقاء بعض الضوء على هذا السجل الحافل ، تاركين انعكاسات الوجود الفلسطيني في لبنان للمطلب التالي الخاص بالأزمة اللبنانية .

١ – كان للسعودية جهود ملموسة في الأحداث المأساوية التي وقعت في الأردن بين الأردن والمقاومة الفلسطينية فيما عرف بأحداث أيلول عام ١٩٧٠ م وكانت هذه الجهود محل تقدير المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدة في مارس ١٩٧٢ [3] .

٢ – سعت المملكة إلى ترتيب لقاء قمة محدودة في جدة عام ١٩٧٦ م ضم مصر وسوريا ومنظمة التحرير بالإضافة إلى السعودية والكويت لاحتواء الخلاف بين مصر من ناحية وكل من منظمة التحرير وسوريا من ناحية أخرى

---

(١) راجع بصفة خاصة الجزيرة والبلاد والندوة طوال فترة الأزمة الفلسطينية من يناير ١٩٨٣ م إلى يناير ١٩٨٤ م ، وهاجمت بعض الصحف تصريحا أو تلميحا مؤيدي المشقين على عرفات ونددت بمؤامرات إنشاء منظمة جديدة .

(٢) راجع الرياض على سبيل المثال يوم ١٩٨٣/١١/٢٧ م .

(٣) راجع البند ٨ من البيان الختامي للمؤتمر ، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة والخارجية (١٩٦٩ – ١٩٨١ م) ، الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، جدة عام ١٩٨١ م ، ص ١٩ .

بسبب إبرام اتفاقيتي فك الاشتباك بين مصر وسوريا وإسرائيل ، وأثر هذا الخلاف على فعالية منظمة التحرير ، وسنشير ببعض التفصيل فيما بعد إلى هذا الموضوع .

٣ – كان للمملكة دورها في الاتجاه العربي العام في قمة الرباط عام ١٩٧٤ م الذي جعل منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ودافعت المملكة عن هذه الصفة للمنظمة ضد كل التحديات ، كما ساعدت المنظمة في الأمم المتحدة لتحتل مقعد المراقب . وقد تهدد وضع المنظمة عدة مرات ، وكانت المملكة في كل مرة وراء جهود مساندتها ، وليس من شك في أن المملكة سعت إلى دعم مكانة المنظمة عندما لعبت دوراً مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة لترتيب وقف إطلاق النار بين المنظمة وإسرائيل في ٢٤ يوليو ١٩٨١ م ، وهو الاتفاق الذي فسرناه بأنه ينطوي على اعتراف إسرائيل الواقعي de Facto بمنظمة التحرير ، وهو كسب قانوني كبير [١] .

وقد ساعدت المملكة على التئام المجلس الوطني الفلسطيني وتأكيد هوية المنظمة ووحدتها خاصة في الظروف الحرجة وتخص بذلك الإشارة إلى أعوام ١٩٨٢ م (في الجزائر) في أعقاب أحداث لبنان ، وعام ١٩٨٤ م (في أعقاب أحداث طرابلس ١٩٨٣ م وخروج عرفات منها) .

٤ – تردد أن للمملكة دوراً في توصل الأردن ومنظمة التحرير إلى اتفاق عمان في ١٩٨٥/٢/١١ م [٢] لتنسيق تحركهما في المجال الدولي وإعداد الطرف العربي اللازم للدخول في عملية السلام ، وتلقفت الملكة هذا الاتفاق الذي أبرم قبل يوم واحد من زيارة الملك فهد لواشنطن ، لكي تقدمه لاقناع الولايات المتحدة بالتحرك في الشرق الأوسط بعد أن توقفت كل جهود السلام بعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ م ، وأحداث طرابلس ١٩٨٣ م وأحداث المارينز والقوات المتعددة الجنسيات في بيروت أواخر ١٩٨٤ م والتي راح ضحيتها قرابة ٢٥٠ فرداً من تلك القوات .

---

(١) د. عبد الله الأشعل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع في مقدمات الاتفاق ومعلومات عنه سميح شبيب ، مرجع سابق ، ص ٤٨ – ٥٦ ، والتعديل اللاحق لاتفاق عمان في ١٩٨٥/٣/٤ م ، ص ٥٦ .

ولابد أن المملكة شعرت بالأسف لتعثر هذا الاتفاق بعد عام من إبرامه ، وحرصت على ألا يؤدي تعثره إلى تدهور العلاقات الأردنية الفلسطينية بعد ظهور ملامح هذا التدهور الذي اعتبرناه في دراسة سابقة بمثابة قطع للعلاقات بين الجانبين بعد إغلاق مكاتب المنظمة في عمان [١] .

٥ – أدانت المملكة كافة الأعمال الإرهابية ضد منظمة التحرير وقادتها . حدث ذلك بمناسبة الاعتداء على السيادة التونسية وضرب إسرائيل لمقار المنظمة في حمام الشط في تونس في أكتوبر ١٩٨٥ م ، واغتيال نائب القائد العسكري للمنظمة (أبو جهاد) في تونس في أبريل ١٩٨٨ م .

٦ – هذا وقد ساندت المملكة انتفاضة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية منذ قيامها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ م ، واتخذت هذه المساندة صوراً سياسية وإعلامية ومادية ، رسمية وشعبية ، فحرصت أجهزة الإعلام السعودية على الاهتمام الكامل بإبراز أنباء الانتفاضة ، وأعربت الحكومة منفردة وضمن حكومات مجلس التعاون ، عن المساندة الكاملة لها [٢] ، كما انهالت التبرعات الشعبية والمساعدات للانتفاضة من كل صوب .

٧ – وقد حظى إعلان الأردن قطع روابطه القانونية والإدارية مع الضفة الغربية في يوليو ١٩٨٨ م باهتمام رسمي وإعلامي في السعودية واتجهت التعليقات حول مباركته بقدر ما يراه الأردن والمنظمة محققاً للمصلحة العامة ، وقد سبقت الإشارة إلى دور السعودية في إبرام اتفاق عمان بين الأردن والمنظمة عام ١٩٨٥ م وحرصها على سلامة العلاقات الفلسطينية مع الأردن وغيره من الدول العربية خاصة في ضوء علاقة الأردن العضوية والتاريخية بالقضية الفلسطينية .

---

(١) المرجع السابق ، الفصل السابع . وراجع نص القرار الأردني في سميح شبيب ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ – ١٤١ .

(٢) راجع على سبيل المثال بيان الدورة الثامنة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في الرياض ، ٢٨ ديسمبر ١٩٨٧ م ، الشرق الأوسط ، ١٩٨٧/١٢/٢٩ م ، ص ٢ .

٨ – وفيما يتعلق بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ، كانت السعودية أول من بادر إلى إعلان المساندة المطلقة لأي قرار يجمع عليه المجلس الوطني الفلسطيني [١] ، وذلك قبل صدور الإعلان .

وبمجرد صدور إعلان قيام الدولة الفلسطينية أعلنت السعودية تأيدها التام لهذه الخطوة واعترافها الكامل بالدولة الجديدة [٢] ، ثم كانت من أسبق الدول التي افتتح فيها سفارة لفلسطين قدمتها المملكة هدية لمنظمة التحرير ، وصار ممثل المنظمة في السعودية سفيراً لفلسطين بها .

المبحث الثاني

المملكة والأزمة اللبنانية

المطلب الأول : تطورات الأزمة اللبنانية :

مرت الأزمة اللبنانية بمراحل أربعة منذ عام ١٩٦٧ م ولكل منها مضمون مختلف .

ففي المرحلة الأولى التي امتدت من ١٩٦٧ م حتى ١٩٧٣ م على الأقل ، نزح الفلسطينيون بعد ١٩٦٧ م إلى لبنان ، وتوسعت المقاومة الفلسطينية في عملياتها عبر الأراضي اللبنانية والأردنية ، وحدثت أزمات بين المقاتلين الفلسطينين وبين كل من الأردن ولبنان ترتب عليها صدام في الأردن عام ١٩٧٠ م بين الحكومة الأردنية والمقاومة انتهى بإخراج المقاومة من الأردن وحرمانها من العمل من الجبهة الأردنية . أما في لبنان فقد تم تركيز النشاط الفدائي فيها وأمكن تنظيم العلاقة – بشكل ما – بين الدولة اللبنانية والمقاومة التي اتخذت بيروت مقراً رئيسياً لها .

---

(١) تصريحات الملك فهد عقب اجتماع مجلس الوزراء السعودي ، الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/١٥ م .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٨/١١/١٦ م .

في المرحلة الأولى إذن كانت الأزمة اللبنانية تعني وضع تنظيم سليم لعلاقة المقاومة بالسلطة في لبنان . ولعل هذه المرحلة قد أسلمت إلى **المرحلة الثانية من الأزمة** ، والتي امتدت **أساسا من ١٩٧٥ م - ١٩٧٨ م** وهي فترة الحرب الأهلية الأولى التي كان أطرافها أساساً اليمينيون المسيحيون من ناحية ، والمسلمون واليساريون من ناحية أخرى . واتخذ الصراع طابعا دينيا وطائفيا ، كما اتخذ في أحيان أخرى شكل دفاع اليساريين عن الوجود الفلسطيني في لبنان ضد اليمينين والمسيحيين بشكل عام ، وظهر الفلسطينيون كطرف في الصراع مع القوى اليسارية والتقدمية .

أما المرحلة الثالثة : والأخطر فهي التي بدأت بعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ وبشكل خاص منذ التوقيع عل اتفاق الجلاء اللبناني الإسرائيلي الذي هاجمته القوى اليسارية الدرزية والشيعية ، وبالإضافة إلى سوريا وليبيا حيث لهما وجود عسكري في البقاع . وأطراف الحرب الأهلية هذه المرة ليس من بينها الفلسطينيون ، وإنما هم أساساً الجيش اللبناني وميليشيات الكتائب من ناحية بتأييد من القوات المتعددة الجنسيات (فرنسا وبريطانيا ، وإيطاليا والولايات المتحدة) ، وبين ميليشيات الدروز والشيعة . ولم يقع الصدام بين المؤيدين والمعارضين للاتفاق إلا عندما بدأت إسرائيل تنسحب فجأة من بعض المناطق الغربية من بيروت رغم مناشدة الولايات المتحدة لإسرائيل بالتريث في الانسحاب حتى يتسلم الجيش اللبناني مواقع القوات الإسرائيلية .

وأما المرحلة الرابعة : فبدأت منذ ١٩٨٩ م وتغيرت فيها طريقة القوى في لبنان ، فتحالفت المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني ضد إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي العميل لها ، وثار صراع متعدد ومتقلب ، تارة بين الشيعة في قوات أمل والدروز في قوات الحزب الاشتراكي وبينهما وبين القوات المسيحية ثم صراع بين الجانب الفلسطيني وقوات أمل الشيعية وهذا أخطر حلقات الصراع ضد الفلسطينين ، خاصة بسبب وجود سوريا في الصراع .

موقف المملكة من الأزمة :

يبدو أن المملكة تنظر إلى الأزمةاللبنانية بمنظورها العربي والفلسطيني ، فتعتبر هدوء الساحة اللبنانية دعماً للجبهة العربية ، وللطاقات الفلسطينية ، وهي تدرك أن المقاومةالتي ازدهرت في لبنان واجهت أقسى اختباراتها في لبنان أيضا ، فضلاً عن أن في لبنان عدداً كبيرًا من الجالية الفلسطينية خارج الأراضي المحتلة . كما سبق الإشارة إلى أن المملكة تعتبر الأزمة اللبنانية من مضاعفات الصراع العربي الإسرائيلي ، وأثراً من الآثار العديدة للعدوان الإسرائيلي .

لقد حاولت المملكة جهدها ضمن الجهود العربية الرامية إلى التوفيق بين انطلاق العمل الفلسطيني وحريته واستقلاله ، وبين سيادة لبنان على المقيمين في أراضيه ، وكانت اتفاقية القاهرة عام ١٩٦٩ م ثمرة هذه الجهود العربية في هذا المجال .

وعندما احتدم أوار الحرب الأهلية الأولى عام ١٩٧٥ م ، سعت المملكة إلى التقريب بين كافة أطراف المشكلة ، وقدرت أن المصالحة السورية المصرية من أهم مداخل التسوية في لبنان ، ولذلك دعت إلى قمة عربية مصغرة في الرياض أكتوبر عام ١٩٧٦ م ضمت كلاً من لبنان وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والكويت والسعودية ومصر ، وألقت المملكة بكل ثقلها وراء المصالحة المصرية السورية وتشكلت في المؤتمر لجنة متابعة عربية من أربع دول هي إلى جانب السعودية الكويت ومصر وسوريا ، كما تشكلت قوة الردع العربية [١] . وهكذا أسهمت السعودية بدور بارز في إبراز أهمية دورها العربي لوقف الحرب الأهلية الأولى في لبنان [٢] . ويرجع نجاحها إلى تحمس المملكة لتحقيق الاستقرار ووقف إراقة الدماء من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرجع النجاح إلى ثقة الأطراف المختلفة

---

(١) كريم بقرادوني ، السلام المفقود (عهد إلياس سركيس ٧٦ - ١٩٨٢ م) بيروط ط ٤ ، ١٩٨٤ م ، الصفحات ٣٩ ، ٥٧ ، ١٩٦١ . وكانت مهمة اللجنة الرباعية هي التعاون مع الحكومة اللبنانية في تنفيذ اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ م ، الذي كان أهم قضايا الخلاف بين لبنان ومنظمة التحرير .

(٢) بيتر مانسفيلد ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

في نزاهة دورها وصدقه [1] . وقدمت المملكة الكثير لمساعدة منكوبي الحرب الأهلية ، وكذلك لإعمار لبنان ، وصارت طرفا رئيسياً في المشاورات ، والتطورات الخاصة بلبنان داخلياً وخارجيا . ولعبت المملكة هذا الدور في هدوء دون أن تصطدم بعقدة معادلة السياسات اللبنانية ، وعلاقة لبنان بجيرانه ، كما تغلب حرصها على وحدة لبنان وعدم انحيازه وسلامة أراضيه وازدهاره على مجرد التفكير في التحيز إلى جانب طرف ضد آخر ، وهو ما أكسبها ثقة الأطراف واحترامهم لدورها [2] .

وخلال نفس المرحلة الثانية كانت السعودية من القوى المؤثرة في المسرح اللبناني ولها علاقات وثيقة مع كل الأطراف اللبنانية بالإضافة إلى سوريا ومنظمة التحرير ، ونظرة لوضع المشكلة وأدوار أطرفها بما يحقق لمساعيها النجاح ، ونذكر في هذا الصدد موقفين على الأقل أولهما إدراكها أهمية المصالحة المصرية السورية عام ١٩٧٦ م وفي ذلك يقول أحد كبار السياسيين العرب الذين شهدوا الأحداث وكانوا أطرافا فيها ، أن الدعوة لمؤتمر قمة الرياض المحدودة كانت تكتنفها ظروف عربية وداخلية دقيقة عقب اختفاء المغفور له الملك فيصل عن المسرح بثقله الهائل عربيا وإسلاميا ودوليا ، ولكن القيادة السعودية الجديدة أثبتت استمرارية الكفاءة والاقتدار في التعامل مع الأحداث الكبرى ، فكان الملك فهد (ولى العهد حينذاك) « هو المهندس الحقيقي للمصالحة المصرية السورية ، وقد وضع ثقل المملكة كله في الميزان لإنجاح مؤتمر الرياض وكان يتصرف كما لو كان إخفاق المؤتمر يعتبر هزيمة للسعودية » ، « وبنجاح هذا المؤتمر دخل المسؤلون السعوديون الجدد دخولا مرموقاً إلى المسرحين الإقليمي والعالمي » [3] .

أما الموقف الثاني فهو الصدام بين القوات السورية وقوات الجبهة اللبنانية والتي أحرجت الحكم اللبناني وعرضته لضغوط هائلة عام ١٩٧٨ م ، فكانت

---

(١) انظر أيضا المرجع السابق ، ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٢) انظر تصريح الأمير بندر بن سلطان السفير السعودي في واشنطن للشرق الأوسط يوم ١٩٨٣/١١/٢٧ م .

(٣) بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ٦٦ - ٦٧ .

السعودية وراء جهود الهدنة التي توصل إليها الطرفان السوري واللبناني في بيت الدين بعد ثلاثة أيام من المفاوضات الصعبة والمركزة [1] .

وإلى جانب هذين الموقفين لم ينقطع اهتمام السعودية بالمشكلة اللبنانية وبسلامة التراب اللبناني ، فقد كان هدفها دائماً هو تحقيق الوفاق بين الطوائف اللبنانية المسيحية والسنية والشيعية ، والحفاظ على مصالح المقاومة الفلسطينية ، وتجنيب سوريا التورط في مصاعفات السياسات اللبنانية وخاصة الصدام بين سوريا والفلسطينيين ، وكذلك تجنيب لبنان مشاكل التقسيم وإضعاف سلطته المركزية على الجنوب ، وعدم تعريض أراضيه للقارات والغزو من جانب إسرائيل ، بل أن يخرج لبنان معافى من أزمته ليؤدي دوره العربي .

أما المرحلة الثالثة من الأزمة اللبنانية والتي بدأت باحتلال إسرائيل للبنان في يونيو ١٩٨٢ م فقد طرحت المشكلة في شكل جديد .

ذلك أن لبنان قد تحول إلى مسرح لصراعات مختلفة يمكن أن نحصر فوقها ، بخلاف ظلال الصراعات العربية ، وذلك من جراء الغزو الإسرائيلي ، سبعة أنماط من الصراعات أدت إلى أن يصبح لبنان شبحا بائسا :

فهناك الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين ، ثم الصراع بين الفلسطينيين أنفسهم ، وهناك ثالثا المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي ، ورابعا بعض العمليات الفلسطينية ضد الوجود الإسرائيلي خاصة في الجنوب ، وهناك خامسا ، وهو يتوازى بعض الشيء مع الصراعين الأول والثاني ، وهو الصراع بين الدروز والشيعة من ناحية مع وجود رابطة إيرانية في الموقف ، وبين الجيش اللبناني ، والصدام بين القوى اللبنانية والقوات المتعددة الجنسيات التي جاءت بطلب من الحكومة اللبنانية لمساندة الجيش في تولي مواقع القوات الإسرائيلية التي كان من المقرر أن تنسحب وفقا لمشروع لاتفاقية ١٧ مايو ١٩٨٣ م .

---

(١) راجع تفاصيل عن الجهود السعودية في المرجع السابق ، ص ١٨٥ وما بعدها .

وهناك سادسا مذابح المخيمات الفلسطينية في صابرا وشاتيلا التي تمت تحت إشراف قوات الاحتلال الإسرائيلية وبحمايتها وتخطيطها في سبتمبر ١٩٨٢ م ، على أثر إنسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت الغربية بموجب اتفاق رتب له المبعوث الأمريكي فيليب حبيب . وأخيرا هناك حروب المخيمات التي اقترنت وأعقبت اشتداد الخلاف السوري مع المنظمة ، وظهور جبهة الانقاذ الوطني المناهضة لقيادة المنظمة والعمل على إقامة جبهة بديلة للمنظمة ، وبدأت بين أمل والمخيمات في ١٩٨٥/٥/١٩ م مما أدى إلى ترديد أن هناك علاقة بين أمل وإسرائيل والقوات اللبنانية في بيروت الشرقية ، وأدى إلى تعاطف حزب الله والسنة والدروز مع الفلسطينين [١] . وتجددت حرب المخيمات من جانب أمل في الجولة الثانية في مارس ١٩٨٦ م يناير ١٩٨٨ م [٢] .

فماذا كان موقف المملكة تجاه هذه الأحداث ؟

المطلب الثاني : مواقف السعودية تجاه تطورات الأزمة وعناصرها :

١ -- فيما يتعلق بأعمال الحصار والإبادة الإسرائيلية للقوات الفلسطينية في غرب بيروت بذلت المملكة جهدها مع الولايات المتحدة للضغط على إسرائيل لوقف أعمالها الوحشية ، وقدمت مساندة مادية وإنسانية فعالة لضحايا الحصار من خلال لجان الصليب الأحمر الدولي . ولعبت السعودية دوراً بارزاً في أزمة إخراج المقاومة عام ١٩٨٢ م من بيروت ودعت إلى عقد اجتماع اللجنة الوزارية التابعة للجامعة العربية والتي تضم إلى جانب السعودية الكويت وسوريا والجزائر ولبنان والمنظمة ، في مدينة الطائف لدراسة الموقف [٣] .

٢ – كذلك حرصت المملكة على دعم السلطة الشرعية في لبنان ، وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي ، والسعي المستمر لدى الولايات

---

(١) راجع التفاصيل في سميح شبيب ، مرجع سابق ، ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) التفاصيل في نفس المرجع ، ص١٠٧ – ١١٥ ، وخاصة ص ١٢٥ (إنهاء حرب المخيمات) .

(٣) بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ٢٦١ – ٢٦٢ .

المتحدة للإسراع في تحقيق هذا الانسحاب [1] ، حيث ترى المملكة أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي هو سبب جميع الصراعات في لبنان . والمعروف أن المملكة كانت على اتصال دائم مع الحكومة اللبنانية خلال مراحل المفاوضات المضنية التي أسفرت عن اتفاق الانسحاب في مايو ١٩٨٣ م ، وأبدت استعدادها لتقديم كل صور المساعدة الممكنة لتحقيق هدف الانسحاب ، وبدأ التفكير في خطط أعمار لبنان .

٣ - وقد سارعت المملكة إلى محاولة وقف الحرب الأهلية الثانية بين الدروز والجيش اللبناني وسط محاولات دولية وعربية عديدة ومخلصة منها الجامعة العربية ومجلس التعاون ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها . وركزت الوساطة السعودية على أربعة مرتكزات في تحركها وهي [2] :

- صيانة وحماية الكيان اللبناني الموحد ومؤسساته الشرعية والدستورية .
- العمل على تحقيق مصالحة وطنية بين كافة الطوائف والأحزاب اللبنانية .
- التأكيد على هوية لبنان وانتمائه العربي والمحافظة على علاقاته الطيبة مع سائر العرب .
- وضع حد لكافة التدخلات الأجنبية في لبنان وضرورة سحب قوات الاحتلال الإسرائيلي بأسرع ما يمكن .

ولقد جاءت الوساطة السعودية في وقت كانت واشنطن تعاني فيه مأزقا خطيرا إذ كانت قوات المارينز تتخذ موقفا مساندا محدودا للجيش اللبناني ، وتكاد الأحداث تجرها إلى ساحات القتال مع ما يكتنف ذلك من مصاعب دستورية وداخلية في الولايات المتحدة ، ولذلك شكر الرئيس ريجان السعودية بحرارة على

---

(١) انظر على سبيل المثال تأكيدات الوزير محمد إبراهيم مسعود المراقب السعودي في مؤتمر المصالحة في لوزان ، في الصحف السعودية ١٤ مارس ١٩٨٤ م .

(٢) تحقيق الإمامة عن الوساطة السعودية ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ م العدد (٧٧٠) ، ص ٢٢ - ٢٦ .

تخليصه من هذه المحنة [1] غير أن نجاح الوساطة السعودية لا يستوجب إجراء مقارنة بين الموقفين السعودي والأمريكي على نحو ما ذهب البعض [2] ، لأن الفروض مختلفة في الحالتين .

وقد حدد الأمير بندر بن سلطان الوسيط السعودي [3] طبيعة الدور السعودي بأنه جاء تطوعا ولذلك تفادت المملكة في جهودها إصدار أحكام حول من المعترض ومن المتعاون ، وركزت بدلا من ذلك على إيجاد أوسع قاعدة لقبول فكرة الحوار محل الصراع ، وقدمت حلولا مختلفة وتفهمت وجهات نظر الأطراف ، وجربت الصيغة تلو الأخرى حتى توصلت إلى الصيغة المقبولة .

وقد أوضح الأمير بندر في المؤتمر الصحفي المشترك [4] مع وزير الخارجية السورية في دمشق يوم ١٩٨٣/٩/٢٤ م أهم خطوط الاتفاق الذي لم ينشر رسميا ، وهي الاتفاق على وقف إطلاق النار ، وبدء محادثات الحوار الوطني [5] بين كافة القوى الوطنية والحكومة للتوصل إلى حل نهائي للأزمة اللبنانية يكفل وحدة كلمة الأمة ، وبسط سلطان الدولة على جميع الأراضي اللبنانية ، وتشكيل حكومة متوازنة ترضي الجميع تعكس صيغة للتوازن الاجتماعي والسياسي في لبنان .

ولكن الاتفاق ، وإن نجح في تشجيع الأطراف على الذهاب إلى جنيف في أول جولة من المفاوضات للاتفاق على قواعد التسوية في لبنان ، إلا أنه لم يضع نهاية لمأساة الحرب الأهلية ، وبقى خطوة من خطوات التهدئة والإنقاذ الكثيرة التي حاولتها المملكة في هذه المأساة المعقدة .

---

(١) راجع اليمامة ، المرجع السابق ، ص ٢٣ – ٢٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) حديثه لليمامة ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ ، ص ٢٥ وكذلك حديثه للوطن العربي ، العدد ٣٥٢ في ١٩٨٣/١١/١١ م ، ص ٢٢ – ٢٦ .

(٤) الشرق الأوسط ١٩٨٣/٩/٢٥ م .

(٥) عقد المؤتمر المذكور في جنيف في نوفمبر ١٩٨٣ م ، وحضره مراقبان سعودي وسوري وتوقف لحين البت في بعض المسائل .

وعادت المعارضة اللبنانية من جنيف بمطلب رئيسي هو إلغاء اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣م المعقود بين لبنان وإسرائيل ، ووعدت سوريا بالمساعدة الكاملة في تسوية المشكلة اللبنانية بما لها من اتصالات مع المعارضة ، لو تم تحقيق هذا المطلب .

ووقعت الحكومة اللبنانية بين نارين : الضغط الشعبي والعربي من ناحية لالغاء الاتفاق ، والضغط الإسرائيلي والأمريكي من ناحية أخرى مقترنة بتهديدات كثيرة أن أقدمت الحكومة على هذه الخطوة .

وتحركت السعودية مرة أخرى بين بيروت ودمشق على أعلى مستوى ، فلم تكتف بوسيطها المقيم هناك رفيق الحريري ، فأرسلت وزير الخارجية السعودي ، ثم لحق به الأمير عبد الله ولي العهد إلى دمشق ، وكانت هذه الجهود جسراً أمكن للرئيس اللبناني أن يصل عليه إلى دمشق [١] ، حيث اجتمع بالرئيس السوري ، واتفق على إلغاء اتفاق ١٧ مايو ، والتحضير لجولة جديدة من مؤتمر الحوار الوطني عقدت في لوزان في مارس ١٩٨٤م ، وللمرة الثانية تنجح المملكة في تمهيد الطريق إلى لوزان ، بصرف النظر عن نتائجه ، مثلما مهدت اتفاقية وقف إطلاق النار التي رتبها الأمير بندر في سبتمبر ١٩٨٣ م الطريق إلى جنيف .

ورغم أن مؤتمر المصالحة في لوزان لم يصل إلى نتائج تكفل تسوية المشكلة اللبنانية ، فإنه يبقى خطوة في سجل المحاولات ، كما بقى الإهتمام السعودي قائماً ما بقيت المأساة اللبنانية نزيفاً في جسم الأمة العربية ، ومادامت القضية من

---

(١) راجع تصريحات السفير بندر بن سلطان في مجلة المستقبل في ١٩٨٤/٣/٣ م ، العدد ٣٦٧ السنة الثامنة ، ص ٢٢ – ٢٣ ، حيث يشير إلى أن المملكة اقترحت في مشروع لوزان ثماني نقاط تردد أن السعودية قدمته إلى دمشق التي رفضته – إلغاء اتفاق ١٧ مايو على أن تترك طريقة الإعلان للاتصالات السورية اللبنانية .

وراجع تفصيلا عن أفكار الخطة السعودية وموقف المعارضة اللبنانية ودمشق منها ، المستقبل ١٩٨٤/٣/٣ م ، ص ٢٤ – ٢٥ .

مضاعفات الصراع العربي الإسرائيلي ، ولذلك نظرت إليها السعودية على أنها من عناصر الصراع ، ولعبت دورها البارز فيها[1] .

وقدمت السعودية يد العون المادي لكل اللبنانيين مثلما بذلت جهودها السياسية للمصالحة بينهم .

أما حروب المخيمات من ١٩٨٥ – ١٩٨٨ م فقد كان لها أبلغ الأثر في السعودية إذ تكررت نداءات الملك والحكومة السعودية باستمرار لوقف هذه الحرب وفك حصار المخيمات ، وبذلت جهودها لدى دمشق حتى تتدخل لترتيب وقف القتال بين أمل والفلسطينين ، كما سعت إلى بذل جهود دولية مكثفة في الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لانقاذ سكان المخيمات ووقف نزيف الدم العربي ، ولعل هذه الجهود قد أدت إلى تشكيل اللجنة الخاصة بالمخيمات في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وكانت السعودية عضوا في كليهما .

المبحث الثالث

السعودية وقضية القدس

إن اهتمام المملكة بالقضية الفلسطينية قائم على أساس الطابع العربي والإسلامي لهذه القضية ، وتجسد قضية القدس ذروة الاهتمام بالجانب الإسلامي من القضية الفلسطينية ،ولسنا بحاجة إلى تكرار ما هو معلوم من إصرار القيادة السعودية واهتمامها البالغ بهذه القضية التي يشاركها فيها ملايين المسلمين في كل مكان .

وقد كان من أهم دواعي قلق المملكة من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي عام ١٩٦٧ م ، استيلاء إسرائيل من الأردن على القطاع الشرقي من المدينة المقدسة ، حيث القطاع الغربي في يد السلطات الإسرائيلية منذ استولت عليه مع جزء كبير من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨ م .

---

(١) راجع للتفاصيل ، بقرادوني ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ – ٢٤٧ .

ولما وقع حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ م كان صوت المملكة عاليا في الدفاع عن المقدسات الإسلامية ، وزيادة الإصرار على تخليص المدينة من قبضة مغتصبيها ، وكان المغفور له الملك فيصل يأمل في الصلاة في المسجد الأقصى بعد استرجاع القدس . ثم كانت القمة الإسلامية في المغرب عام ١٩٦٩ م أثر الحريق المشئوم حجر الأساس لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي أعلن ميثاقها في اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية في جدة في مارس ١٩٧٢ م ، حيث نص هذا الميثاق على أن تكون مدينة جدة مقراً لمنظمة المؤتمر الإسلامي بصفة مؤقتة لحين نقل هذا المقر إلى القدس بعد استعادتها .

وقد أنشئت لجنة القدس عام ١٩٧٥ م في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي [١] برئاسة الملك الحسن ملك المغرب ، والسعودية أحد أعضائها ، ومهمة اللجنة هي متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى ، والدفاع عن المدينة واستردادها .

وحاولت السعودية مع الدول الإسلامية جهدها ، وأعلنت استنكارها الشديد وألمها لكل خطوة تجعل يوم استعادة القدس أبعد من آمال المسلمين ، إذ بادرت إسرائيل في إطار سياسة الأمر الواقع التي تمارسها منذ مدة – إلى إصدار قانون في يونيو ١٩٨٠ م يقضي بتوحيد شطرى القدس الشرقي والغربي تحت السيادة الإسرائيلية ، وإعلان المدينة المقدسة عاصمة دائمة وأبدية لإسرائيل . وكانت هذه الفكرة تراود إسرائيل بعد الاستيلاء على القسم الشرقي من القدس عام ١٩٦٧ م ، وقدمت النائبة اليهودية المتطرفة عضو جماعة جوش – أمونيم الدينية جيئولا كوهين مشروع اقتراح بهذا المعنى في الكنيست ، ولم يلق حماسا في ذلك الوقت لظروف مختلفة .

وقد شنت المملكة حملة شديدة ضد هذه الخطوة الإسرائيلية وأسهمت هذه الحملة السعودية والإسلامية في قيام مجلس الأمن باستنكار التصرف الإسرائيلي

---

(١) راجع للتفاصيل ، كتابنا « أصول التنظيم الإسلامي الدولي » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٨ م ، ص ٢٢٧ وما بعدها .

وإدانته وإعلان بطلانه واعتباره كأن لم يكن لمخالفته لقرارات الأمم المتحدة حول القدس ، وإدانتها المتكررة لمحاولات إسرائيل وعدوانها على الطابع الأثري والثقافي وسرقة كنوز المدينة التاريخية ، ثم إقدامها على تغيير الطابع الديموغرافي والثقافي ، والوضع القانوني للمدينة ، وأكدت هذه القرارات على أنه لا يجوز لأي طرف من جانبه وحده أن يقرر وضع القدس . وطالب مجلس الأمن الدول التي لها بعثات قنصلية في القدس بأن تسارع إلى نقلها إلى تل أبيب حتى لا يعتبر وجودها واستمرارها في القدس بمثابة اعتراف بالتصرف الإسرائيلي الباطل [1] . وبالفعل استجابت الدول الثلاثة عشرة التي كان لها بعثات في القدس . ولكن الدوائر الصهيونية في الولايات المتحدة انتهزت فرصة حملات الانتخابات الأمريكية منذ أوائل ١٩٨٤ م ، وتقدم بعضهم في مجلس النواب ، وفي مجلس الشيوخ باقتراح لاصدار قانون Bill يقضي بمطالبة الحكومة بالعمل على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس طالما أن إسرائيل تعتبرها عاصمتها ، وعلى أساس أنه من حق الدولة المضيفة أو المستقبلة أن تحدد عاصمتها ، وأن تقتضي من البعثات الأجنبية أن يكون مقرها فيها . ورفضت الإدارة الأمريكية ، واستنكرت هذا الاتجاه على أساس أنه مخالف للموقف الأمريكي التقليدي ، ولقرارات الأمم المتحدة ، كما أنه يضر بمصالح الولايات المتحدة في العالم العربي والإسلامي [2] ، واستنكرت المملكة بشدة هذا الاتجاه وحذرت من مخاطر نجاحه وتحركت المملكة على الفور بمفردها ، وبالتعاون مع لجنة القدس المنفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، التي قررت عقد اجتماعاتها الطارئة يومي ١٩/٢٠ أبريل ١٩٨٤ م في فاس برئاسة الملك الحسن واتخذت موقفا حازما ، وأجرت اتصالات مع الولايات المتحدة بصدد هذه القضية الخطيرة .

ومن المناسب بصدد الإشارة إلى علاقة المملكة بقضية القدس ، أن نشير أيضاً إلى أن لجنة القدس قد تأسست عام ١٩٧٥ م بتوصية من المؤتمر السادس

---

(١) راجع لتفاصيل موقف مجلس الأمن من ضم إسرائيل للقدس مقالنا بمجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٨١ م .

(٢) راجع مقال Will في نيوزويك عدد ٩ أبريل ١٩٨٤ م ص ١ .

لوزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في جدة برئاسة الملك الحسن الثاني ، ولكن المملكة اقترحت – تقديراً لأهمية عمل اللجنة – أن تنعقد على مستوى وزراء الخارجية المسلمين ، ووافق على ذلك المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في فاس في مايو ١٩٧٩ م ، والذي خصص مؤتمره هذا للبحث في قضية فلسطين والقدس .

وفي ضوء الأهمية الجديدة لعمل اللجنة ، كلفها المؤتمر العاشر أن تقوم بصفة خاصة بوضع وتنفيذ برنامج سياسي وإعلامي في العالم غير الإسلامي ، بالإضافة إلى مهام اللجنة التي سبق للمؤتمر السادس تحديدها ، وهي دعم قرارات هيئات منظمة المؤتمر الإسلامي على مختلف المستويات للمحافظة على عروبة القدس وطابعها الإسلامي . وتضم اللجنة حاليا ١٥ عضوا هي السعودية وغينيا وبنجلاديش وأندونيسيا والأردن ولبنان وموريتانيا والنيجر وفلسطين وباكستان والسنغال وسوريا وإيران والعراق والأمانة العامة .

ونشير في هذا الصدد دعم السعودية لصندوق القدس ووقفيته وقد تأسس في نطاق الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مايو ١٩٧٦ م بقرار من المؤتمر الوزاري عام ١٩٧٦ م المنعقد في اسطنبول ويهدف الصندوق إلى مقاومة سياسة التهويد ، والمحافظة على الطابع العربي والإسلامي ، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني في القدس ، وفي بقية الأراضي العربية المحتلة .

ويجتمع الصندوق عادة قبيل اجتماع لجنة القدس وفي مكانها ، وتصادق لجنة القدس على قرارات الصندوق .

وقد أعطى الملك فهد توجيهات واضحة بتكثيف الاتصالات العربية والدولية من أجل استنفار دبلوماسي شامل مع الإدارة الأمريكية ، ويرتكز الموقف السعودي على ثلاثة منطلقات أساسية [١] :

---

(١) راجع مجلة الوطن العربي بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣ م ، العدد ، ٣٧٣ ، ص ٢٢ .

– إذا كان هناك الكثير مما يفرق الدول العربية والإسلامية ، فإنها تتلاقى بصورة عفوية اجماعية على الإيمان بعروبة القدس ، وتتجاوز كل خلافاتها الهامشية من أجل حماية الأماكن المقدسة .

– أن نقل أي سفارة من تل أبيب إلى القدس ، سيواجه بموقف عربي إسلامي حاسم من الدول المعنية بهذا الإجراء ذات العلاقة الوثيقة بالعرب والمسلمين .

– أن الحملة الانتخابية الأمريكية مسألة أمريكية داخلية إلا حين تمس الحقوق العربية والمقدسات الإسلامية ، وتتحول إلى سوق للمزايدات الإسرائيلية .

وقد تردد في أوساط مختلفة أن المملكة اتصلت بزعماء العالم وكبار رجال المال والأعمال الذين تربطهم بها علاقات سياسية أو اقتصادية وأوضحت لهم أن المخاطر الناشئة عن احتلال القدس لا تقل عنها خطورة تحويل المدينة إلى عاصمة يهودية .

وقد ظهر اتجاه يدعو إلى القلق في غمار السعي لمنع واشنطن من نقل سفارتها إلى القدس ، وهو قيام كل من نيكارجوا والسلفادور بنقل سفارتهما إلى القدس مما حدا بلجنة القدس أن توصي الدول الإسلامية بقطع علاقاتها الدبلوماسية معهما ومع أية دولة أخرى تقدم على مثل هذا العمل [1] .

كذلك لعبت المملكة دوراً هاما في جهود الدول الإسلامية لإرغام الاتحاد الدولي للصحيفيين على العدول عن قراره بعقد اجتماعه السنوي بالقدس [2] .

وإذا كنا قد أشرنا إلى طرف من اهتمام المملكة بقضية القدس فإنه يتعين الإشارة إلى موقف المملكة الرسمي من هذه القضية الذي أوضحته في كل مناسبة ، فقد صرح المسئولون السعوديون « بأن أية محاولات لحل لا يؤدي إلى تحرير

---

(١) كانت مصر هي الدولة الإسلامية الوحيدة التي لها علاقات دبلوماسية مع الدولتين المذكورتين ، ولذلك بادرت بقطع هذه العلاقات معهما ، وأبلغت قرارها للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعميمه على الدول الأعضاء .

(٢) الشرق الأوسط ١٩٨٤/١١/٢٢ م .

القدس ، وإزالة كل آثار العدوان عن المدينة المقدسة والأماكن المقدسة بها ، وعودتها إلى أصحابها الشرعيين ، وهم السكان العرب ، إنما هو مرفوض تماما . إن للقدس وللأماكن المقدسة بها معنى خاصا في قلوب وعقول كل العرب وكل المسلمين . بل وكل المؤمنين بالله ، فإذا لم تحرر ، فما من عربي أو مسلم ، يشعر بهدوء النفس والضمير ، ناهيك عن المسالمة مع الآخرين [1] .

جذور مناهضة السعودية للمخطط الصهيوني حول القدس :

بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ م لم تتوقف لحظة عن تحقيق مخططاتها في القدس ، في الجزء الغربي الذي احتلته عام ١٩٤٨ م مخالفة بذلك قرارات الأمم المتحدة التي أكدت على الطابع الدولي والخاص والمنفصل للمدينة المقدسة Corpus Separatum .

ولقد كانت الحملات الرئاسية الانتخابية في الولايات المتحدة مناسبة يجدد فيها المرشحون وعودهم لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس سعياً للحصول على أصوات اليهود الأمريكيين ، ومساندتهم المادية والمعنوية . ولما قامت إسرائيل في ٤ مايو ١٩٥٢ م بنقل مقر وزارة خارجيتها إلى القدس المحتلة ، تجاوبت معها ١٧ دولة من إجمالي ٥٦ دولة كانت حينذاك تعترف بإسرائيل ، ونقلت بعثاتها إلى القدس ، ولكن ظل الموقف الأمريكي هو الذي يهم إسرائيل . وتظهر الوثائق الأمريكية عدم تجاوب الحكومة الأمريكية مع طلبات إسرائيل وتمسكها في مراحل دقيقة مثلما حدث عام ١٩٥٢ م عندما أبلغت الإدارة الأمريكية في ١٩٥٢/٧/٣ م سفيرها في تل أبيب بتمسك واشنطن بالنظام الخاص للمدينة [2] .

كذلك تكشف هذه الوثائق أن للملك عبد العزيز دورا في هذا الموقف الأمريكي ، حيث حذر حكومة الرئيس ترومان من الاستجابة للابتزاز

---

(١) بيان الأمير سعود الفيصل في الدورة الثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ م ، أورده د. البقاع ، ص ١٧٩ .

(٢) نشرت الرسالة بالشرق الأوسط ضمن الوثائق الأمريكية في ١٩٨٤/١١/١٩ م .

الإسرائيلي [1] . والطريف أن كل المرشحين الأمريكيين للرئاسة الذين وعدوا اللوبي الصهيوني بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس قد هزموا وآخرهم دوكاكيس الذي هزم أمام جورج بوش في انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ م مثلما هزم مونديل وغيرهما في الماضي .

المبحث الرابع

مناهضة محاولات عودة إسرائيل إلى إفريقيا

خططت إسرائيل منذ قيامها للتغلغل في إفريقيا خلف الخطوط العربية لكسر الحصار العربي حولها . وقد وضعت العديد من الدراسات والبحوث حول الخطط الإسرائيلي ، مما صار أمرا معادا ومألوفا عند القارىء العربي [2] . والتسلل الإسرائيلي في إفريقيا اتخذ لنفسه أهدافا ، كما تستر خلف صور مختلفة . أما أهدافه فهي أربعة على الأقل :

الأول : حرمان العرب من استخدام التضامن العربي الإفريقي عمقا سياسيا ودبلوماسيا في الصراع ضد إسرائيل ، وفصل العرب عن الأفارقة وإحداث الوقيعة والشقاق بينهم [3] .

ثانيها : وصل ما انقطع بين إفريقيا والاستعمار ، الذي اتخذ صورا جديدة فيما عرف بالاستعمار الجديد ، فصارت إسرائيل تلعب له دور الوكيل .

---

(١) برقية السفارة الأمريكية في جدة إلى الخارجية الأمريكية ، المرجع السابق .

(٢) راجع على سبيل المثال قصة هذا التسلل الإسرائيلي في الفصل الأخير من : د. عبد الله الأشعل : أثر الصراع العربي الإسرائيلي على المجتمعات والعلاقات العربية (تحت الطبع) وراجع في محاولات تسلل إسرائيل إلى الحركة الأفروآسيوية الكتاب القيم الذي وضعه الأستاذ ج .هـ . جانسن « الصهيونية وآسيا وإسرائيل » ، ترجمة راشد حميد ، بيروت ، سبتمبر ١٩٧٢ م – مطبوعات مركز الأبحاث الفلسطيني . وكذلك .

Jehudi J. Kanerek, Israeli Technical assistance to African States, Geneva, 1968.

(٣) انظر وجهة نظر أخرى في هذا الصدد :

Sola Ojo, The Arab Israeli Conflict and Afro- Arab Relations PP. 139 et sq. in: T.M. Shaw Africa and the International Political System, U.S.A. 1982.

ثالثها : إجهاض حركات التحرر الوطني . وتعويق روح الحرية والاستقلال الحقيقي عند الدول الإفريقية .

ورابعها : إيهام بعض الأفارقة والعرب بأن إسرائيل تعمل لمكافحة الشيوعية في إفريقيا ، وتوفير الاستقرار الذي تهدده الاتجاهات اليسارية .

وأما صور التسلل الإسرائيلي فلا تقع تحت حصر ، وتتلون باختلاف الظرف والمرحلة بدأ بالاعتراف الفوري باستقلال الدول الإفريقية ، وتقديم مختلف عروض المساعدات التي تتفق مع ظروفها ، وانتهاء بالتحالف العسكري مع بعضها ضد البعض الآخر ، وضد القوى الشيوعية ، مثلما حدث مع زائير في أوائل ١٩٨٣ م ، أو لمناهضة حركات التحرر الوطني وبعض القوى العربية والإسلامية مثلما حدث مع أثيوبيا في أبريل ١٩٨٣ م .

ولقد أدركت المملكة منذ البداية أهمية إحكام الحصار حول إسرائيل ليس فقط من خلال نظم المقاطعة العربية ، وإنما أيضاً بقطع الطريق على تهرب إسرائيل من عزلتها ، وإضعاف مصادر القوة العربية ، ومن بينها التضامن العربي الإفريقي .

ويمكن حصر الوسائل التي لجأت إليها المملكة تعبيراً عن إدراكها للبعد الإفريقي في الصراع العربي الإسرائيلي ، وهذه الأساليب هى :

١ – إدانة السياسة العنصرية لجنوب إفريقيا ، والتحالف الأثيم بين جنوب إفريقيا وإسرائيل ، والاشتراك في قرارات الجامعة العربية بتطبيق حظر شامل على العلاقات مع جنوب إفريقيا .

٢ – مساندة حركات التحرر الوطني الإفريقية ، والتعاطف مع الآمال الإفريقية في الاستقلال والتنمية .

٣ – مساعدة الدول الإفريقية ماديا وسياسيا ، ودعم اتجاهات التضامن العربي الإفريقي في جميع مراحلها والمطالبة بإبعاد إفريقيا عن دائرة الصراع الدولي .

٤ – محاربة تسلل إسرائيل المباشر في إفريقيا . ومن ذلك الموقف الصارم الذي اتخذته المملكة في نطاق مجلس التعاون الخليجي تجاه استعادة كل من زائير وليبيريا لعلاقاتهما الدبلوماسية مع إسرائيل في منتصف ١٩٨٣ م ، كما اتخذ مجلس التعاون قرارا في أغسطس ١٩٨٣ م بقطع علاقات أعضائه الستة بشكل جماعي مع ليبريا وزائير [١] . وأدانت السعودية إعادة العلاقات الإسرائيلية مع الدول الإفريقية وخاصة الإسلامية ومن هذه الدول الإفريقية ساحل العاج عام ١٩٨٥ م .

(١) راجع Africa Research Bulletin, No. 8, August 1983, PP. 6960-6961.